رؤى المعلمين والمجتمع
حول أولويات إصلاح التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير
- تحليل لآراء عينة من المجتمع-

إعداد

أ.د/ سهير محمد حوالة

أستاذ أصول التربية وعميد المعهد

رؤى المعلمين والمجتمع
حول أولويات إصلاح التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير
- تحليل لآراء عينة من المجتمع-

أ.د/ سهير محمد حوالة

مقدمـة:

يعتبر التعليم من أهم القضايا المجتمعية من حيث ضروريته لإحداث التقدم في المجتمع، وأنه السبيل الأول وربما الوحيد لذلك، بالإضافة إلى أنه يشغل جميع أفراد المجتمع على كل مستوياته، حيث يشتركوا جميعًا في إبداء الرأي وفي المناقشات من رغبتهم في تعديل النظام التعليمي أو استحداث بعض الأفكار سواء المتعلقة بالمنهج أو المدرسة أو بالمعلمين أو بالمتعلمين.

لذا تهتم كل طوائف المجتمع بالتعليم نظرًا لاحتكاكهم المباشر أو غير المباشر بعناصر المنظومة التعليمية سواء أكانوا أولياء أمور أو متعلمين سابقين أو متفاعلين مع قضاياه بصورة غير مباشرة.

تشكل مسألة الإصلاح التربوي في النظام التعليمي واحدة من القضايا الساخنة في مجال الحياة السياسية والاجتماعية للعالم المعاصر، حيث وجدت المجتمعات الإنسانية في الإصلاح التربوي منطلقًا لإصلاح أحوالها والنهوض بطاقاتها البشرية تجاه المستقبل، والانتقال نحو عالم العدالة والقوة والمساواة.

ومصر ليست بعيدة عن مسألة الإصلاح التربوي، شأنها مثل أي مجتمع، فالتعليم هو المدخل الأساس والأهم في عملية الإصلاح، ولكن التعليم المصري يعاني من جوانب ضعف وسلبية؛ كنتيجة منطقية لعدم وجود رؤية وفلسفة تربوية واضحة المعالم تقوم منظومة التعليم المصري، وإنما على العكس تمامًا فقد اتسمت السياسية التعليمية في مصر على مدى السنوات الماضية بالتذبذب في الرؤى طبقًا لمن يتولي وزارة التربية والتعليم، فالوزير هو صاحب الرؤية والفلسفة التي تسير عليها الوزارة، وخاصة أن الوزير المسئول بمصر نادرًا ما يتم اختياره من الحقل التربوي والتعليمي. فضلاً عن أن المنظومة التعليمية في مصر تسير وفقًا لسياسة الأفراد وليس السياسة المؤسسية، فكل وزير يتولي أمر الوزارة يبدأ بوقف كل ما بدأه من سبقوه من وزراء، ويبدأ من خلال مستشاريه في وضع تصوره عن التعليم في مصر، وعلى سبيل المثال لا الحصر حذف السنة السادسة من المرحلة الابتدائية

ثم إعادتها، وكذلك امتحان الثانوية العامة من السنة الثانية والثالثة ثم تعود إلى السنة الثالثة فقط وهكذا.... التاريخ يحفل بالعديد من الأمثلة.

لذا فإنه لا يمكن أن ننكر بأن الوضع التعليمي الحالي لا يسهم في تنمية عقول الجيل الناشئ؛ فالمدارس تعلم الطاعة ولا تسعى إلى حرية التعبير بمفهومه الذي لا يؤدي إلى التخريب، والتفكير النقدي الذي يتسع لرأي ورأي الآخرين، ولا تعلم الحقوق السياسية أو حتى واجبات وحقوق المواطنين الحياتية، وأن محتوى التعليم بعيد عن واقع المتعلم، ولا يسعي إلى تنمية تفكيره النقدي والإبداعي، بل يسعي إلى تنميط التفكير لدى الشباب. وهنا يمكن أن نضيف بأن ذلك الواقع التعليمي يرتبط بضعف الرغبة السياسية والوطنية لتحقيق الإصلاح.

ولكن ساعد نشر التعليم الإلكتروني المعاصر، وسرعة استخدام الشباب للتكنولوجيا في حياته اليومية، إلى عدم الاهتمام بالنظام التعليمي وبعده عن واقعه والاهتمام بالعالم الافتراضي الذي ساعده على الالتقاء والحوار مع الآخرين ممن هم في مرحلته العمرية، وخرج الشباب في ٢٥ يناير ٢٠١١ لينادي بضرورة إحداث تغييرات جذرية وطموحات "عيش، حرية، عدالة اجتماعية".

ومن منطلق أن الثورة الحقيقية هى التي تحقق ثورة موازية في التعليم، وضرورة إصلاح الأنظمة التعليمية بالمجتمع، لأن الهياكل الديمقراطية لن تزدهر حتى يتم إصلاح التعليم للتدريب على التفكير الحر، واحترام آراء الآخرين، لذلك بات الثوار الشباب يطالبون بالإصلاح، ولا سبيل لتحقيقه دون إصلاح التعليم الذي يكفل ممارسة ديمقراطية صحيحة، وتكافؤ للفرص وحرية فكر وتعبير، ليس مجرد تغيير نظام سياسي واستبداله بنظام آخر سواء كان أفضل أو أسوأ، فلا جدوى من تغيير نظام دون تغيير لسلوكيات الشعب وتنشئته على التفكير الناقد والمبدع، وتغيير الشعب يتم من خلال إصلاح منظومة التعليم.

وقد يأتي الإصلاح التربوي في شكل تجديدات وتعديلات جزئية وقد يتم في صورة تغييرات جذرية تتناول جميع العوامل التي تتعلق بالوضعية التربوية، بما تنطوي عليه من سياسات وأهداف وعناصر مختلفة. وغني عن البيان أن الإصلاح يكون جوهريًا وجذريًا عندما يتم في سياق تحولات اجتماعية شاملة، ويكون جزئيًا عندما يتم في إطار البني والسياسات الاجتماعية القائمة في إطار المجتمع. هذا ويمكن التمييز بين ثلاثة أنوع من الإصلاح التربوي وهي: **النوع الذي يركز على أهمية تحقيق التوازن النسبي، والإصلاح الذي يأخذ طابع التغيير التدريجي،**

وأخيرًا الذي يأخذ اتجاه التغيير الجذري. وتتحدد هذه الصيغة على منوال الأزمة أو المشكلات التي يواجهها المجتمع أو النظام التربوي في نسق الحياة الاجتماعية.

ولا يوجد اتفاق بين الباحثين حول المحاور والمجالات الجوهرية للإصلاح التعليمي الناجح، فالبعض يؤكد على محورية دور المعلم، ويؤكد آخرون على دور الدعم المالي والسياسي لجهود الإصلاح، بينما يري آخرون أن التكنولوجيا الحديثة كفيلة بتحسين أداء المعلم والمتعلم، ويري فريق رابع ضرورة تطوير المناهج لتواكب المتغيرات المحلية والعالمية، ورغم جودة هذه الأفكار كنواة للإصلاح، إلا أن تحقيق الإصلاح التعليمي في ضوء رؤية منظومية شاملة "هو الهدف والمنال الفذى تسعي إليه المجتمعات". ولكن يمكن القول أن النظام التربوي يحدد النوع المناسب من الإصلاح التربوي في ضوء نسق الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها المجتمع من ناحية وضرورة استعداد وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية والمدارس لتحقيق الإصلاح الشامل.

بناء على ما سبق وفي ظل ثورة ٢٥ يناير وما أحدثته من تغيرات في المجتمع، جعلت للجميع آراء كثيرة حول ضرورة إصلاح التعليم. ولكل رأي له وجاهته، ولكن هل هذه الآراء تختلف وفقًا لمدى قرب هؤلاء الأفراد من النظام التعليمي كمشاركين فيه أو كأولياء أمور لطلاب في هذا النظام؟ وهل تختلف في ضوء توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم الحزبية؟

لذلك فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في السؤال التالي:

ما رؤى المعلمين والمجتمع متمثلاً في أولياء الأمور، وأساتذة الجامعات حول أولويات إصلاح التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير؟

ويتم عرض الورقة من خلال المحاور التالية:

١- المقصود بالإصلاح التربوي والمصطلحات المتداخلة معه.
٢- عرض سريع لحركات الإصلاح العالمية والمحلية في مجال التربية والتعليم.
٣- تقديم رؤية إجمالية: من الإصلاح إلى التجديد.

مصطلح الإصلاح التربوي والمصطلحات المرتبطة به:

يتفق معظم الباحثين على أن مصطلح الإصلاح التربوي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتم في ميدان التربية والتعليم بهدف معالجة أي قصور يواجه النظام بما يحقق له الاستمرارية والتوازن في أداء وظيفته بصورة منتظمة تتفق مع وضع المجتمع الراهن والمتغيرات المحلية والعالمية، بهدف التغيير والمراجعه والتحسين، وقد يأخذ هذا الإصلاح طابع التغيير التدريجي أو الجزئي أو التغيير الجذري.

وباستقراء مصطلح الإصلاح التربوي يتضح أنه يتداخل مع بعض المصطلحات الأخرى مثل: التغيير، والتجديد، والتحديث، والتطوير التربوي...إلخ، حيث أن الفرق بين التجديد Innovation والتحديث Modernization والتطوير Developing والإصلاح Reform هو فرق في الدرجة وليس في النوع، فقد يكون التطوير جذريًا شاملاً يشمل جميع مدخلات النظام التعليمي، فيرقي بهذا التطوير إلى مستوى الإصلاح الشامل، وقد يكون التطوير جزئيًا، ويشمل جانبًا من النظام؛ مما يجعله تجديدًا.

أما التغيير فهو ليس غاية، وقد يكون للأحسن أو للأسوأ، لذلك فإنه يعني أن يصبح الشيء غير ما كان عليه؛ أي تحول النظام من حالة إلى حالة، ومن وضع إلى آخر بدافع خارجي يجربه الإنسان على النظام.

ويرتبط التجديد التربوي بالتغيير التربوي، حيث أن التجديد محاولة لتغيير أو تحسين بعض جوانب النظام التعليمي الداخلي، وغالبا يتضمن تغيير فى الواقع التعليمى وتحسينه ، كما أن التجديد يخطط له على المستوى المحلى أو الوزارة، ولا يتطلب جهودًا على المستوى القومي بالقياس إلى الإصلاح.

أما التحديث كمصطلح فهو عملية مركبة هدفها إحداث تغييرات في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛ بحيث يمكن تقرير التغيير في أحد الجوانب، وذلك غالبًا لا يكون بمعزل عن الجوانب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية..إلخ.

بينما يشير مصطلح التطوير التربوي إلى التغيير الكمي والكيفي في أحد أو بعض أو جميع مكونات النظام التعليمي، بما يؤدي إلى رفع كفاءة النظام التعليمي في تحقيق غاياته من أجل التنمية الشاملة في الحاضر والمستقبل؛ أى أن التطوير هو تغيير إيجابي بهدف التحسين والإصلاح عن طريق التخطيط المنظم.

لذلك يتضح أن الإصلاح التربوي يتضمن التغيير في كافه مكونات النظام التعليمي، وذلك ان التربيه نظام فرعى من نظام كلى شامل، بينها وبينه تاثير وتاثر متبادلان، ولذلك فان الاصلاح قد يصل إلى مستوى التجديد، أو التحديث، أو التطوير، حسب درجة التغيير التي تحدث.

عرض لأهم حركات الإصلاح العالمية والمحلية (بمصر) في مجال التربية والتعليم:

فيما يتعلق بحركات الإصلاح العالمية في مجال التربية والتعليم:

شهد القرن التاسع عشر، ولا سيما في النصف الثاني منه، حركات إصلاح واسعة في مجال التربية والتعليم. لقد أثار إطلاق الاتحاد السوفييتي لقمره الصناعي الأول عام ١٩٥٧ قلق الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت البحث عن مواطن الضعف في أنظمتها التعليمية والتربوية، مفترضة أن النظام التعليمي في الاتحاد السوفيتي يمتلك جوانب قوة خاصة أتاحت له مثل هذا التطور.

ونتج عن ذلك ظهور كتاب أمة في خطر (A Nation at Risk, 1984)، في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أصبح منطلق صحوة علمية تربوية في أمريكا، أمتد صداها إلى مختلف بلدان العالم.

ومن هذا المنطلق جاءت مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان التي تعد من أهم المبادرات الحديثة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي دعا بموجبها إلى تشكيل لجنة رئاسية عالية المستوى لإعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات التربوية الكفيلة بتطوير النظام التربوي في الولايات المتحدة.

وقد أحدث تقرير هذه اللجنة هزة في الرأي العام الأمريكي لتقصي مواطن الضعف في النظام التعليمي الذي يشكل منطلق قوة أمريكا ونفوذها.

ومن ثم تلاحقت المبادرات العالمية في اليابان وأوربا والهند وإسرائيل وبلدان أخرى على منوال ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية لتقصي جوانب الضعف والقوة في أنظمتها التعليمية. ومن أجل هذه الغاية خصص رؤساء دول السوق الأوروبية المشتركة اجتماع قمة منفردة في عام ١٩٨٦م، عرفت **باسم يوريكا**، التحديات والمخاطر، وكان التعليم أحد أهم هذه القضايا التي طرحت في هذه القمة.

وقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية أهم حركة إصلاح تربوي في عام ١٩٨٩م، حيث عقدت قمة رئاسية حول أوضاع التعليم، حضرها وشارك فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش في الفترة من ٢٧-٢٨ سبتمبر، وأطلق على هذه

القمة قمة الرئيس وحكام الولايات للتربية، وصدر لاحقًا على أساس هذه القمة بيانا في ١٨ أبريل عام ١٩٩١م وثيقة بعنوان: "**أمريكا عام ٢٠٠٠ استراتيجة للتربية تضمنت ملامح حركة إصلاح تربوي شاملة تعدّ أمريكا لقيادة العالم في القرن الحادي والعشرين**".

وهكذا تهتم الإدارة السياسية بإصلاح التعليم الذي هو أساس التنمية المجتمعية في العالم.

وفيما يتعلق بحركات الإصلاح التعليمي بمصر:

يتضح أن هناك محاولات تعود إلى عقود طويلة مضت وليست وليدة اليوم، فقد شهد أواخر القرن التاسع عشر على يد على باشا مبارك الذى وضع أول تخطيط عمل لمشروع التعليم القومي بناء على قرارات مجلس شوري النواب والتي عرفت باسم (لائحة رجب) نسبة إلى شهر رجب في عام ١٨٦٨م.

ثم بدأت الجهود في ١٩٢٣م بتعميم التعليم في مصر مع صدور الدستور المصري، وتلي ذلك آراء بعض المفكرين والمعلمين مثل: طه حسين، ومحمد عبده، ومصطفي كامل، وغيرهم في عام ١٩٨١م ظهرت محاولات الإصلاح التعليمي التي تم في ضوءها دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية؛ ليشكلا معًا مستوى واحد، كما شهدت حقبة التسعينيات انطلاقة في مجال تطوير نظام التعليم. حيث وضعت وزارة التربية والتعليم الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ٢٠١٢/٢٠١١.

وفى محاولة لتأكيد مبدأي المشاركة المجتمعية واللامركزية أصدرت الوزارة القرارات رقم ٢٥٨ بتاريخ ٩/١١/ ٢٠٠٥م، القرار رقم ٢٢٠ بتاريخ ٣/ ٢٠٠٩/٩، والقرار رقم ٢٨٩ بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٤ بشأن مجالس الأمناء والآباء والمعلمين.

وتلي ذلك العديد من القرارات الخاصة بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد عام ٢٠٠٦م، وفي عام ٢٠٠٩م صدر القرار الوزارى رقم ٢٠١٩ بشأن تطبيق نظام التقويم الشامل على المرحلة الابتدائية والإعدادية.

ورغم تلك المحاولات وغيرها إلا أن المردود على إصلاح التعليم لم تلمسه جماهير الشعب، وإنما ازداد الأمر تخبط بين أولياء الأمور حول تلك الإصلاحات.

لذلك بعد ثورة ٢٥ يناير ومطالبة الشعب الاهتمام بالنظام التعليمي، وإصلاحه مع النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن الأمر يتطلب تعرف رؤى عينة من المجتمع المصري حول أولويات هذا الإصلاح.

تم إعداد استمارة استطلاع رأي بها إحدى عشر عنصرًا تناول المنظومة التعليمية، وهي على النحو التالي: الرؤية والسياسة التعليمية، نظام إعداد وتأهيل المعلم، الطالب، القيادات التربوية (مدير المدرسة، والموجهين، وزملاء الوزارة)، المنهج والكتاب المدرسي، طرق التدريس والنشطة التربوية، تقويم جوانب عملية التقويم والتعلم، المناخ التربوي والتعليمي، رعاية الطلاب والعاملين في التعليم، تنويع وزيادة مصادر تمويل التعليم، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التعليم. وطلب من المستجيبين أن يرتبوا تلك العناصر من وجهة نظرهم في ضوء أولويات إصلاح التعليم.

وذلك في ضوء بعض المتغيرات وهي:

١- الفئة (معلم- أولياء أمور- أساتذة جامعات).
٢- العمر (٢٠-٣٠، ٣٠-٤٠، ٤٠- ٥٠، ٥٠- فأكثر).
٣- الاتجاه السياسي (ليبرالى- يساري- ناصرى/اشتراكي- تقدمى محافظ/ ديني- أو لا يوجد).
٤- الانتماء إلى حزب سياسى (الحرية والعدالة- الوفد- الناصري- المصريين الأحرار-البناء والتنمية- النور- مصر القوية، ... إلخ، أو لا يوجد).

وتم تجميع الاستجابات من عينة مكونة من (٤٠٢)، حوالى ٢٨٠ معلمًا من عدة محافظات: القاهرة، الجيزة، القليوبية، الدقهلية، كفر الشيخ، الإسكندرية، بنى سويف).

٢٣ أستاذ جامعي، ٩٩ من الإجمالي بجميع الفئات العمرية والتعليمية.

وفيما يلي توضيح لعينة الدراسة، وأهم النتائج على النحو التالي:

خصائص العينة: في ضوء الفئة، الاتجاه السياسي، والانتماء الحزبي، والمستوي التعليمي.

اشتملت العينة على الفئات الثلاث التالية:

١- معلمون. ٢-أولياء الأمور. ٣- أساتذة الجامعة.

جدول (١)

خصائص العينة في ضوء السن

الفئة / السن	معلمون	أولياء أمور	أساتذة جامعات
٢٠ – ٣٠	%٦٢	–	–
٣٠ – ٤٠	%٣٤	%٧٣	%١٨
٤٠ – ٥٠	%٤	%٢٧	%٨٢
٥٠ – ٦٠	–	–	–

جدول (٢)

خصائص العينة في ضوء الاتجاه السياسي

الفئة / الاتجاه السياسي	معلمون	أولياء أمور	أساتذة جامعات
ليبرالى	%٧	–	%٢٠
يسارى	-	–	–
ناصرى/ اشتراكى	%٢	–	%١٤
تقدمى محافظ (دينى)	%٢٥	%١٩	%٥٢
لا يوجد	%٦٦	%٨١	%١٤

جدول (٣)

خصائص عينة الدراسة في ضوء الانتماء إلى حزب سياسى

الفئة / الانتماء إلى حزب	معلمون	أولياء أمور	أساتذة جامعات
نعم	%٣	%٢	%١١
لا	%٩٧	%٩٨	%٨٩

وكانت الأحزاب هي: الحرية والعدالة- الوفد- الناصري- المصريين الأحرار-البناء والتنمية- النور- مصر القوية.

جدول (٤)

خصائص عينة الدراسة في ضوء المستوى التعليمى

الفئة / الدرجة العلمية	معلمون	أولياء أمور	أساتذة جامعات
أقل من الجامعى	–	%٣٨	–
بكالوريوس/ ليسانس	%٨٤	%٦٢	–
دبلوم عامة	%٥	–	–
دبلوم خاصة	%٨	–	–
ماجستير	%٢	–	–
دكتوراه	%١	–	%١٠٠

جدول (٥)

ترتيب عناصر المنظومة التعليمية وفقا لفئات الدراسة الثلاث

الفئة / العناصر	الترتيب		
	معلمون	أولياء أمور	أساتذة جامعات
الرؤية السياسة التعليمية في مصر.	٣	٢	١
تطوير نظام إعداد وتأهيل المعلم.	١	٤	٢
القيادات التربوية.	٤	١	٣
المنهج والكتاب المدرسي.	٢	٣	٤
الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى التعليم.	٤	–	–

ترتيب أولويات الإصلاح التعليمي:

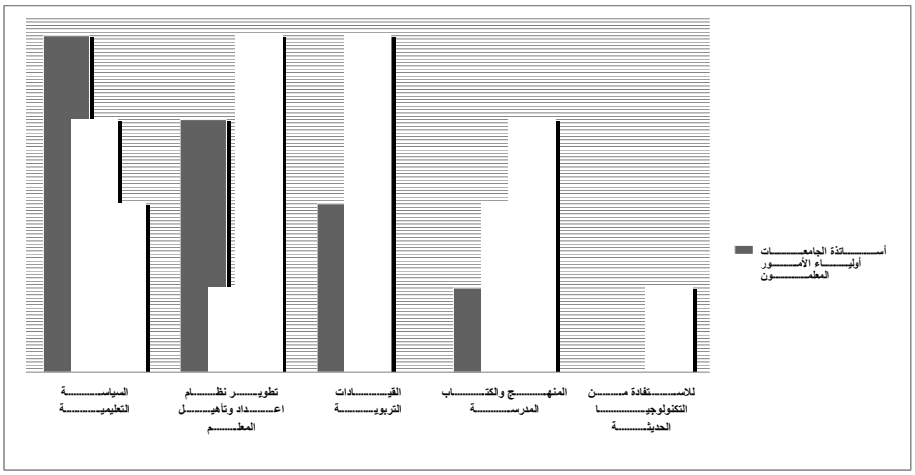

شكل (١)
يوضح ترتيب عناصر العملية التعليمية
في ضوء الفئة لأول خمسة عناصر حصلت على أعلى نسب

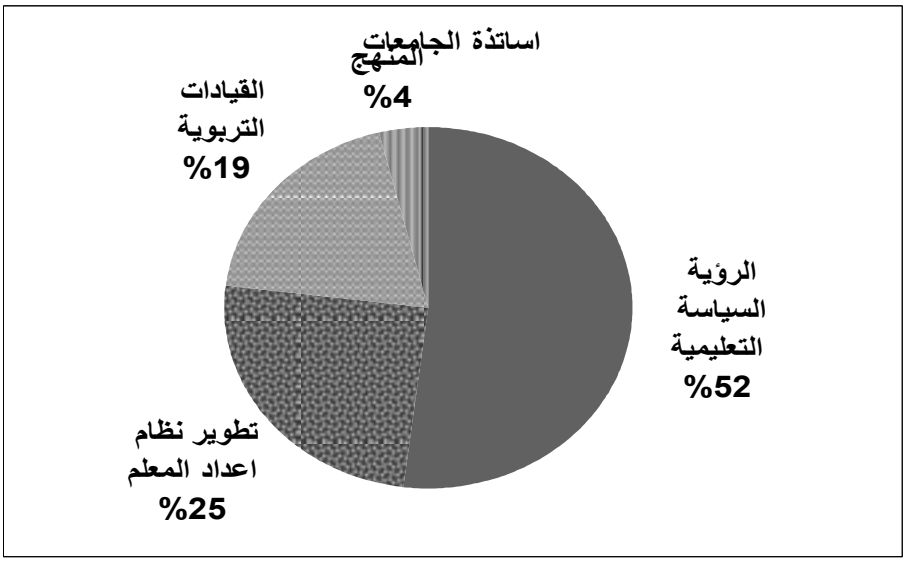

شكل (٢)
يوضح أولويات إصلاح التعليم من وجهة نظر أساتذة الجامعات
لأعلى ثلاث عناصر للمنظومة التعليمية

يتضح من الشكل السابق أن الرؤية والسياسة التعليمية جاءت في الترتيب الأول لدى أساتذة الجامعات وقد يرجع هذا إلى إدراكهم بأن وضوح الرؤية والسياسة التى تحدد الهداف هى التى تقف وراء كل التطورات التى يمكن ان تحدث فى النظام والعملية التعليمية برمتها، حيث أن وان التغيرات التى حدثت في السنوات السابقة في السياسة التعليمية أدت إلى إرباك النظام كله من حيث المعلم والمنهج والأنشطة والتى امتدت إلى الطلاب وأسرهم، لذا فإن وضع رؤية واضحة سياسة تعليمية لا تعتمد على شخص الوزير أو المسئول وخطط طويلة وقصيرة الأمد تتيح للقائمين على العملية التعليمية تحديد احتياجاتهم وسبل تنفيذ هذه الخطط.

فى حين جاء (تطوير نظام إعداد وتأهيل المعلم) فى الترتيب الثانى لأساتذة الجامعات ويرجع هذا إلى اقتناعهم بأهمية المعلم في العملية التعليمية باعتباره منفذاً للسياسة التعليمية، ومن ثم لا بد من الاهتمام بإعداده وتأهيله بكل المستحدثات ليس فقط في مجال تخصصه وإنما أيضا في تكنولوجيا المعلومات باعتبارها وسيلة العصر للحصول على التعليم والمعلومات مدى الحياة.

وجاءت (القيادات التربوية) في الترتيب الثالث، وخاصة بعد أن تغيرت السياسة التعليمية أكثر من مرة خلال الفترات السابقة وكان ذلك نتيجة لتغير القيادات التربوية، وتمثلت القيادة التربوية لأساتذة الجامعات فى- الوزير ووكلاء الوزارة والمسئولين عن وضع السياسة التعليمية. وذلك من منطلق أن أى تغيير في القيادات خاصة العليا يؤدي إلى اختلاف واضطراب السياسة التعليمية، أنها فى مصر سياسة أشخاص وليست سياسة عامة مجتمعية.

وجاء في الترتيب الرابع (المنهج والكتاب المدرسى) على الرغم من أهميته ربما يرجع ذلك إلى منطقيه ترتيب بعد السياسة التعليمية والمعلم والقيادات التربوية من وجهة نظرهم، لأنه مع اختلاف السياسة التعليمية والقيادة باستمرار يتطلب الأمر تغيير وتعديل ومراجعة للمنهج والكتاب المدرسي كما أشار أساتذة الجامعات.

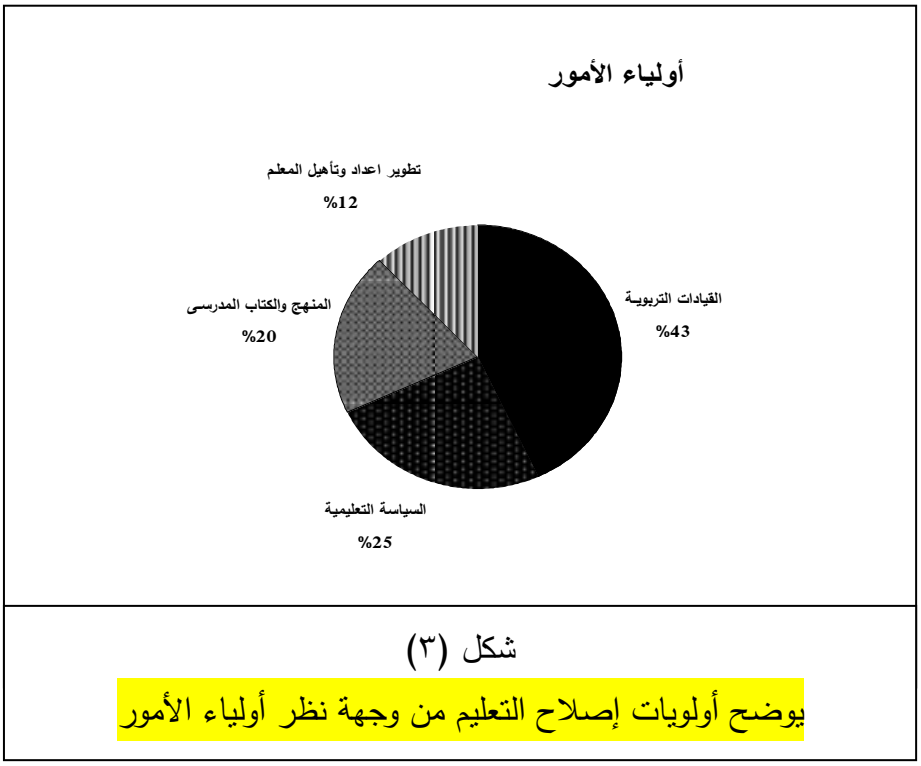

شكل (٣)

يوضح أولويات إصلاح التعليم من وجهة نظر أولياء الأمور

في حين كان الترتيب الأول لأولياء الأمور هو القيادات التربوية، مما استدعى مراجعة بعض من أولياء الأمور حول تفسيراتهم لذلك لأنه كان على غير المتوقع، حيث كان متوقعا أن يكون المعلم فى أوائل عناصر العملية التعليمية لأولياء الأمور نظرًا للاحتكاك المباشر بين أولياء الأمور والمعلمين، إلا أنهم الآن يشعرون أن القيادة (المتمثلة فى مدير المدرسة من وجهة نظرهم) هى المسئولة عن تيسير العملية التعليمية بما فيها المعلم، وأن إدارته الرشيدة تعود بالايجابية على المدرسة ككل.

وهذا يجعل على المديرين عبء كبير حيث كانوا دائما ما يحملون أى تغيير أو أي خطأ أو سلبية في العملية التعليمية إلى الإدارة والوزارة في كثير من الأحيان.

وجاء فى الترتيب الثانى الرؤية والسياسة التعليمية فى مصر وقد يرجع هذا إلى معاناة أولياء الأمور من تغير السياسة التعليمية بصفة مستمرة وقد زادت حدتها بسبب تغير الوزراء ومن ثم السياسات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وخاصة المرحلة الثانوية العامة.

وجاء فى الترتيب الثالث (المنهج والكتاب المدرسى) ويرجع ذلك إلى معاناة أولياء الأمور والطلاب من تغير المنهج الدراسي بشكل مستمر حتى بعد دخول الفصل الأول من العام الدراسى لم يكن الطلاب قد استلموا عدد من الكتب الدراسية (خاصة طلاب الشهادات العامة مثل الابتدائية والإعدادية فى كتب القصة المقررة فى مادة اللغة العربية والتربية الدينية، بعد ان كانت قد حذفت قبل ٢٠١٣/٦/٣٠، ثم أصبحت مقرره مرة أخرى بعد هذا التاريخ، ويقاس على ذلك كثير من المقررات الخاصة بالثانوية العامة).

وقد جاء (تطوير نظام إعداد وتأهيل المعلم) فى الترتيب الرابع، وهذا كان مخالف للعديد من الدراسات السابقة التى اتثبت أن المعلم هو محور العملية التعليمية بالنسبة لأولياء الأمور، وقد يرجع تفسير ذلك إلى اختلاف الأوضاع بعد التغيرات التى حدثت فى المجتمع المصرى وأثرت على المعلم ومكانته (وخاصة بعد التجاوزات الأخلاقية من بعض الطلاب تجاه معلميهم بعد ثورة ٢٥ يناير، حتى أصبح المعلم يؤثر السلامة (يكبر دماغة) بدلا من الدخول فى مهاترات ومناقشات مع أولياء الأمور والطلاب) مثلما حدث فى امتحانات الثانوية العامة، حيث اجتمع أولياء الأمور وتظاهروا أمام المدرسة بسبب أن المعلمين الذين يقومون بالملاحظة على الامتحانات منعا الطلاب من الغش على سبيل المثال لا الحصر.

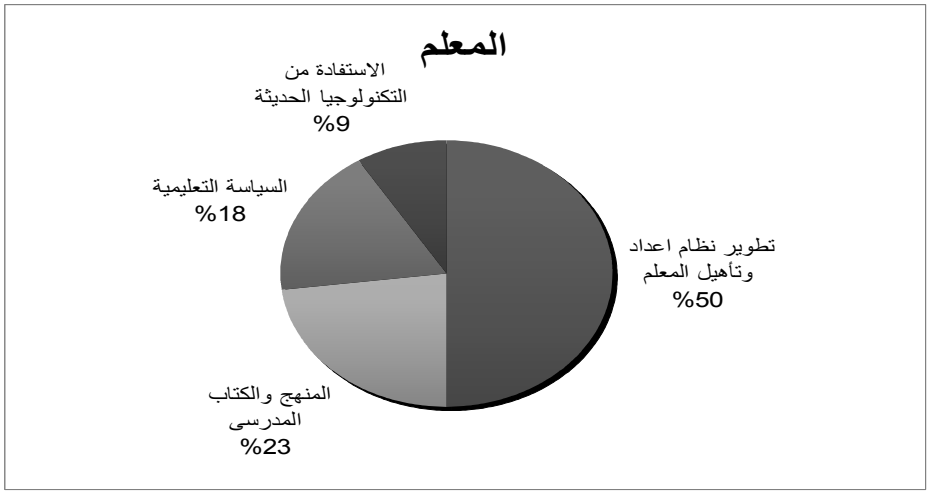

شكل (٤)

يوضح أولويات إصلاح التعليم من وجهة نظر المعلم

جاء فى الترتيب الأول من وجهة نظر عينة الدراسة من المعلمين عنصر (تطوير نظام إعداد وتأهيل المعلمين)، وقد يكون هذا وضع طبيعي بالنسبة للمعلم لإحساسه بأهميته في العملية التعليمية، وأنها بأكملها تقع على عاتقه، وأن أي تغيير في السياسة التعليمية أو المناهج عليه أن يقوم بتنفيذه، هذا فضلاً عن أن ترقية المعلم حاليًا تعتمد على حضوره الدورات التدريبية وتأهيله أثناء عمله كمعلم، كما أن بعض المعلمين يروا ضرورة الاهتمام بتدريبهم على الجديد تكنولوجيا في التدريس.

كما أشارت عينه الدراسة من المعلمين أن نظام إعداد المعلم في كليات التربية لا يرضيهم، فهم لم ينمي داخلهم الإحساس بأهميته كمعلم، لم يدربه على التفكير الناقد والابتكارى، ولم يساعده حتى على فكرة إبداء الرأي حول المناهج أو السياسات القائمة حاليًا. كما أن النقابات لم تقدم لهم أى مساعدات لمجال عملهم خاصة من حيث حقوقهم المالية أو المهنية.

وجاء في الترتيب الثانى (المنهج والكتاب المدرسى) وربما قد يرجع هذا إلى إنها أدوات المعلم التى يستخدمها وعليه ان ينميها ويوظفها بما يناسب المجتمع والطلاب.

وجاء في الترتيب الثالث (الرؤية السياسة التعليمية) وذلك لتأثره الشديد بكل القرارات والقوانين التى تصدر عن واضعى السياسة التعليمية سواء ما يخصه شخصيا أو يخص العملية التعليمية بأكملها (مثل كادر المعلم وما يحدث به من مشكلات وضروري أن يحصل المعلم على مؤهل تربوى في حين لا يسمح له بالتفرغ ليحصل على المؤهل ثم يعود لعمله.

وجاء عنصر الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التعليم في المرتبة الرابعة وربما يرجع ذلك إلى شعور المعلم بأهمية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة مع طلاب مختلفين أو ما يطلق عليهم جيل الانترنت المتمكنين من مهارات استخدام شبكات المعلومات والتواصل الاجتماعي.

وقد أثبتت دراسة علمية حديثة أنه بسؤال عينة من أساتذة كليات التربية، والهيئة القومية، لضمان الجودة، وديوان وزارة التربية والتعليم والأحزاب والمعلمين في بعض محافظات مصر كشفت النتائج عن الاتفاق حول ترتيب أولويات الإصلاح التعليمي في مصر إلى: المعلم ثم المتعلم، القيادات التربوية، تكنولوجيا التعليم، المناخ التربوي والتعليمي، وطرق التدريس والأنشطة، والسياسة التعليمية في

مصر، المنهج والكتاب المدرسي، وذلك قد يختلف عما توصلت إليه استجابات عينة الدراسة الحالية، نظرًا لأن الدراسة السابقة لم تفصل بين فئات العينة؛ واستخلصت النتائج من إجمالي العينة.

لأولويات إصلاح التعليم في مصر من وجهة نظر المجتمع رؤية إجمالية:

بعد استخلاص آراء المجتمع يمكن استخلاص أهم جوانب رؤية الإصلاح فيما يلي:

١- فيما يتعلق بالرؤية والسياسة التعليمية:

- وضع خطط تعليمية قصيرة وطويلة الأجل.
- الحرص على تنفيذ السياسة والخطط التعليمية.
- الاهتمام بكل عناصر المنظومة التعليمية في إعداد الخطة.
- تحسين أحوال المعلم ماديًا وثقافيًا وصحيًا والاهتمام بكل جوانبه كإنسان وأن يكون له الحرية في التعبير عن رأيه، واستخدام أسلوب التدريس الذي يراه مناسبًا مع طلابه.
- وجود رؤية للتعليم لا تتغير بتغيير أو استقالة وزير.

٢- فيما يتعلق بالقيادات التربوية:

- وضع معايير لاختيار القيادات التربوية تعتمد على خبرة وكفاءة وبحوث يقدمها من يرغب في ترقيته إداريًا.
- تطوير نظام التوجيه والإشراف على المعلم بعد التخرج.
- تدريب الموجهين أيضًا حتى لا يكون هناك فاصل بين المعلم والموجه.
- توفير الإمكانات المادية بالمدارس التي يتم التدريس عليها.
- الاهتمام بتدريب الإداريين والقيادات بالمدارس.

٣- فيما يتعلق بتطوير المناهج الدراسية:

- مراعاة التقدم العلمي والتكنولوجي عند وضع المنهج، وتنوع طرق التدريس.
- الاهتمام بتكنولوجيا التعليم عند التدريس، وتوفير الأجهزة بالمدارس وخاصة الأجهزة الحديثة iPod .

٤- فيما يتعلق بالمعلم وتأهيله:

أ – بشان نظام إعداد المعلم فقد أشاروا إلى:

- أن يكون هناك أسس وقواعد تحكم الالتحاق بكليات التربية، حتى يتم تحقيق المهنية وتصبح متسمة بالمهنية فلا تكون (مهنة من لا مهنه له).
- أن يمارس التلاميذ الأساليب التربوية أثناء الدراسة بالكلية.
- أن يتخرج من الكلية معلماً (تربويا – مثقفاً – متخصصاً – مواكب للمستجدات).
- أن يكون على قدر كبير من المعرفة التكنولوجية لاستخدامها فى عملية التعليم.
- الربط بين الجانب النظري والعملي في كليات التربية.
- تدريب المعلم على استخدام التكنولوجيا الحديثة عمليا بدلا من نظريا.
- مشاركة البيئة في تدريب المعلم حتى يربط بين المنهج والبيئة.
- الاهتمام بالجانب الأخلاقي للمعلم عند إعداده.
- عمل مقابلات شخصية قبل دخول المعلم الجامعة وتكون حقيقية وليست مجرد ورق.
- عمل اختبار قبول قبل الالتحاق بالكلية.
- الاهتمام بالتربية العملية وتغير النظام بالكليات.

ب – بشان التنمية المهنية والتدريب:

- إعداد دورات خاصة بالتكنولوجيا، ونادوا بضرورة وأخذ رأي المعلمين في كل ما يدخل من جديد في النظام التعليمي.
- رفع المستوى المادي للمعلم.
- أن يراعى جهة التدريب أوقات التدريب المناسبة.
- عدم إجراء التدريبات فى أوقات تضر بالعملية التعليمية.
- أن تنفذ هذه التدريبات فعليا.
- توفير البيئة والمناخ الجيد لعملية التعليم.
- تجهيز المدارس بكل الوسائل التى تساعد المعلم على تأدية رسالته.
- اهتمام لجان الجودة والتدريب بالمعلم على أرض الواقع.
- تطوير نظام التنمية المهنية (تدريب المعلم أثناء الخدمة).
- ربط كليات التربية بالمدارس.
- التدريب على الحاسب الآلى قبل العملية التعليمية.

وفي الختام يمكن القول أن نظامنا التعليمي اليوم أكثر من أي وقت مضي، وفي حاجة إلى حركة تجديد تربوي شاملة تتجاوز حدود الإصلاح المبتور، وتأخذ باعتبارها أولويات ورؤى جديدة تنطلق من الواقع في صورته كما يقدمها العلم، وفي ضوء أهدف ثورة الشعب المصري في ٢٥ يناير نبدأ برسم الهداف الواضحة والسياسات الجريئة.

خلاصة القول يمكن البدء باقتراح يجمع بين ترتيبات عينة الدراسة تشكيل لجنة (مفوضية) من الحكماء تضم الراغبين من ذوي الخبرة والاختصاص والمهتمين بشئون التعليم وقضاياه، وتتمثل مسئولية اللجنة (المفوضية) في متابعة عملية الإصلاح والتطوير للتعليم والعمل كحلقة وصل بين صناع ومتخذي القرار التربوي ومنفذيه بالمدارس والمجتمع، وهذه اللجنة لا تشغل مناسب وهي تطوعية.

الآن السياسيون في حاجة إلى أن يستجيبوا لنداءات المربين وخبراء التعليم بمصر، حيث أن إجراء الإصلاحات التربوية، والمشاركة في بناء القرار التربوي مهمة اجتماعية متكاملة، يحتاج المجتمع إلى تآزر جهود وفكر التربويين والسياسيين والاقتصاديين مع أساتذة الجامعات.

المراجـع

زينب الجبر (٢٠٠٧): **الإصلاح المدرسي وبعض المقومات المساعدة على تحقيق أهدافه– دراسة حالة،** في مؤتمر الإصلاح المدرسي تحديات وطموحات، ١٧–١٩ أبريل، كلية التربية، جامعة الأمارات العربية المتحدة، دبي.

عبد الله عبد الدايم((٢٠٠٠):ط٢، نحو فلسفة تربوية عربية– الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

على صالح جوهر(٢٠٠٩): الإصلاح التعليمي في العالم العربي، المكتبة العصرية، القاهرة.

على أسعد وطفة (٢٠٠١): الإصلاح التربوي في الوطن العربي– تحديات وتطلعات مستقبلية، مجلة الطفولة العربية، العدد (٦)، مارس.

فاروق عبده قليه وأحمد عبدالفتاح التركمي (٢٠٠٤): معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا، دار الوفاء، الإسكندرية.

حلمي أحمد الوكيل (٢٠٠٠): تطوير المناهج:" أسبابه، أساليبه، خطواته، معوقاته، دار الفكر العربي، القاهرة.

نادر فرجاني (١٩٩٧): مجتمعاتنا نسخ مشوهة للمجتمعات العربية، الباحث العربي، يناير.

مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٩٨): الإصلاح التربوي في الولايات المتحد الأمريكية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المملكة العربية السعودية.

آلفين توفلر (١٩٩٠): صدمة المستقبل أو المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد على ناصف، نهضة مصر، القاهرة، ١٩٩٠.

على وطفة (١٩٩٦): رؤية نقدية لوثيقة الأهداف التربوية المطورة في دولة قطر، الدوحة.

عزت عبدالموجود (١٩٩٢): أمريكا عام ٢٠٠٠ استراتيجية للتربية، مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، الدوحة.